

د. حسن أبوطالب *

العلاقات المصرية الإسرائيلية: تعقيدات لا تتوقف وتعديلات مرتقبة في معاهدة السلام

وفكريًا، تراكمت الأسباب والعوامل التي أفرزت مجتمعًا متطرّفًا واستعلائيًا، مغموسًا في عدااء الآخر المصري والعربي حتى أذنيه. وهو مجتمع يؤمن بأساطير تاريخية بلا حُجّة ولا دليل، وأنتج بدوره نخبة سياسية ودعائية وعسكرية لم تعد ترى في مصر سوى عدوٍّ محتمل، ينتظر الفرصة للانقضاض على إسرائيل. في هذا السياق، جاءت التحذيرات والمبالغات بشأن كل خطوة تخطوها مصر لتعزيز أمنها الوطني، باعتبارها تخطيًّا مُضمّرًا للقضاء على الدولة وإنهاء وجودها. وهي مبالغات وتقديرات سياسية موجهة سلفًا، يمكن وصفها بحالة نفسية غير مستقرة تستدعي العدااء وتضخمه، وتنتهي بالتلويح غير المباشر بالحرب أو بـ "معركة فاصلة" تُنهى، من وجهة نظر مرّوجيها، "الخطر المصري" المحتمل قبل أن يتحوّل إلى واقع يضغط على الرؤوس والأقدام معًا. هكذا هو الشائع لدى الطرف الآخر، وبالقطع فإنّ له تأثيره في العقل الجمعي المصري.

قناعات شعبية مصرية راسخة

من جانب مصر، وفي مقاربة لتوجهاتها نحو إسرائيل، تبرز نقطة أساسية لا بد من الإشارة إليها؛ إذ يرى المجتمع المصري، بقواه السياسية والمدنية، في إسرائيل جازًا بحكم الجغرافيا والواقع، لكنه جار

تُعدّ العلاقة المصرية-الإسرائيلية إحدى أعقد العلاقات بين دولتين متجاورتين، تجمعهما معاهدة سلام يقترب عمرها من نصف قرن. وقد عُقدت هذه المعاهدة بعد فترة وجيزة من حرب تميّزت بعنصر المفاجأة وبقدرة الجيش المصري على عبور أحد أعقد الموانع الحربية، ما أسهم في تشكيل واقع عسكري جديد في سيناء، منح مصر جملة من الميزات العسكرية والسياسية، مقرونة في الوقت ذاته بعدد من التعقيدات السياسية والعسكرية. وقد تجاوز الطرفان هذه التعقيدات بمشاركة الولايات المتحدة، التي شكّلت الضلع الثالث في المعادلة المصرية-الإسرائيلية. وفي آذار/مارس ١٩٧٩ وقّعت المعاهدة المصرية-الإسرائيلية، منهيّة رسميًا مبدأ الحرب في علاقات البلدين. مع ذلك، يظل هذا المبدأ برأسه بين الحين والآخر في الخطاب الإسرائيلي، على لسان معلقين كثير، أحيانًا بوضوح ودون لبس، وأحيانًا أخرى بصورة ضمنية، بما لا ينكر جوهر ما هو مدفون في العقل والقلب.

مع تراكم التغيّرات الكيفية الكبرى في الداخل الإسرائيلي، وسطوة اليمين وانزواء ما يُعرف باليسار وفق المقاييس الإسرائيلية واختفاء تأثيره سياسيًا

* كاتب مصري، مستشار بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة.

مع تراكم التغيرات الكيفية الكبرى في الداخل الإسرائيلي، وسطوة اليمين وانزواء ما يُعرف باليسار وفق المقاييس الإسرائيلية واختفاء تأثيره سياسيًا وفكريًا، تراكمت الأسباب والعوامل التي أفرزت مجتمعًا متطرفًا واستعلائيًا، مغموسًا في عداء الآخر المصري والعربي حتى أذنيه. وهو مجتمع يؤمن بأساطير تاريخية بلا حُجّة ولا دليل، وأنتج بدوره نخبة سياسية ودعائية وعسكرية لم تعد ترى في مصر سوى عدوً محتمل. ينتظر الفرصة للانقضاض على إسرائيل.

كبح التطرف والميول العدوانية المتصاعدة في الداخل الإسرائيلي عمومًا. أما الأمر الثاني، فيتمثل في التحسّب الدائم من تقلّبات إسرائيل السياسية والاستراتيجية، رسميًا ومجتمعياً، في ظل ميول جماعية متطرفة قد تولّد اندفاعاً نحو مغامرات غير محسوبة، لا يُردّ عليها إلا بالقوة الرشيدة، سواء في مرحلة الردع أو، إن اضطرّ إليها، في مرحلة المواجهة الحاسمة. على الصعيد الرسمي الحكومي، يحقق هذان المساران لمصر مكاسب مهمة، لكنهما يفرضان في الوقت ذاته ضغوطاً كبيرة ومعادلات دقيقة لا تحتمل الخطأ في القرار. فمصر تسعى إلى السلام وتنبذ التطرف، بينما يعمل الطرف الآخر على تقويضه؛ ومصر تنشد تنمية ذاتها والارتقاء بأحوال شعبها، في حين يسعى الطرف الآخر إلى توريثها في مشكلات وأزمات، وممارسة ضغوط مباشرة وغير مباشرة للحد من قدرتها على التقدم داخلياً وممارسة الردع خارجياً.

البعد الأميركي وتناقضاته

في كل الأحوال، يظل البعد الأميركي حاضراً في العلاقة المصرية-الإسرائيلية، بحكم دوره الضامن لمعاهدة السلام، والتزامه بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية وفق خطابات الضمان المتبادلة منذ عام ١٩٧٩، والملاحق للمحقة بالمعاهدة. وقد جعل هذا البعد من حركة مصر الرسمية تجاه إسرائيل، في الواقع العملي، حركة متعددة الطبقات؛ من بينها السعي إلى إقناع الحكومات الإسرائيلية بممارسة قدر من الفاعلية في كبح اتجاهات التطرف والرفض والعداء داخل المجتمع الإسرائيلي، رسمياً ومجتمعياً، بما يتعارض مع أسس السلام الشامل بأبعاده الفلسطينية والإقليمية، وكذلك مع متطلبات العلاقة مع مصر.

سيئ مفروض، لا يُؤمّن مكره، ولا تُستبعد مؤامراته الظاهرة والخفية، ولا مساعيه المتواصلة للإضرار بمصر ومكانتها ومواردها وأرضها. وهو جار يستدعي تاريخاً يمتزج فيه الدين بالسياسة، يغلب فيه الزيف على الحقائق، ويوظّف لبناء صورة لمصر كعدو أزلي منذ آلاف السنين، تُزرع في عقول ونفوس الأجيال الجديدة من الإسرائيليين. كل ذلك شكّل، لدى الرأي العام المصري، الأرضية التي أفرزت ما يُعرف بـ "السلام البارد" في علاقات البلدين، وهو سلام يضع حاجزاً واقعيًا-افتراضياً يحول دون تشكّل حدّ أدنى من الثقة الشعبية في التوجهات الإسرائيلية إزاء مصر. وهي ثقة لم تولد أصلاً، وأضحّت اليوم أبعد ما تكون عن التحقق، بفعل تراكم التطرف والاستعلاء والسياسات العدوانية الإسرائيلية تجاه فلسطين وشعبها، وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر مباشرة على الأمن القومي المصري.

توجهات رسمية؛ أولوية احتواء العداء وترويضه

أما على مستوى التوجهات الرسمية، وبحكم مسؤوليات الحفاظ على الوطن وأمنه، فعلى الرغم من التحولات التي أصابت النظام السياسي المصري وتبدّل الأحوال منذ عام ١٩٧٩، مروراً بعام ٢٠١١ وما تلاه، وصولاً إلى عام ٢٠٢٥، فقد حافظت الدولة المصرية على أمرين متشابكين. أولهما التمسك بقيمة المعاهدة بوصفها أساساً لبناء سلام شامل في الإقليم، تسعى إليه مصر بكل قوة، رغم الصعوبات والتعقيدات المستمرة؛ سلام متوازن يحتوي عداء النخبة المسيطرة في إسرائيل من جهة، ويعمل من جهة أخرى على دعم التوجهات السلمية المتوازنة داخل المجتمع الإسرائيلي، إن وُجدت، لعلها تُفلح في



■ ناقلة جنود مدرعة تابعة للجيش الإسرائيلي أثناء دورية أخيرة قبل الانسحاب من (محور فيلادلفيا) على الحدود المصرية جنوب قطاع غزة في أيلول ٢٠٠٥. (رويترز)

معه بإصرار ودأب، سواء عبر تحرك مصري منفرد، أو من خلال تحركات مشتركة مع قوى عربية أو صديقة تؤمن بحقوق الفلسطينيين وحقوق العرب في الأمن والاستقرار، وبحق الإقليم في الأمن والسلام. في جميع الأحوال، تصرّ مصر على الحوار المعمّق مع واشنطن وكافة مؤسساتها، سواء في ما يخص العلاقات الثنائية، أو في ما يتعلق بالشأن الفلسطيني-الإسرائيلي واستقرار الإقليم ككل.

تمسك بالسلام واستعداد للمفاجآت

ما سبق عرضه يشكّل الأرضية الأوسع التي تتحرّك في إطارها الدبلوماسية المصرية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة والغرب بمختلف تياراته، فضلاً عن قوى كبرى أخرى قد تؤثّر، في أحيان كثيرة، في شؤون متصل بمصر ومصالحها. وهي أرضية تؤكّد جملة من الدلالات، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. أن العلاقة مع إسرائيل في ظل المعاهدة لا تعني، إطلاقاً، تخلي مصر عن القضية الفلسطينية، التي تُعدّ في الوعي المصري، رسمياً وشعبياً، أحد المكوّنات الأصيلّة لأمن مصر واستقرارها

يشمل ذلك أيضاً إطلاق مبادرات ومحاولات للحد من حالات العدوان الإسرائيلي المتكررة، بين الحين والآخر، على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وكذلك على لبنان، والعمل على وقف هذه الاعتداءات، والحفاظ على جوهر القضية الفلسطينية بوصفها قضية شعب له حقوق قومية غير قابلة للتنازل. في جميع الأحوال، تتمسّك مصر بالتعاون مع الولايات المتحدة، سواء كان ساكن البيت الأبيض جمهورياً أم ديمقراطياً، ولا سيما حين تتلبور لدى واشنطن مبادرة أو خطة، أو حتى نية معلنة، تتعلق بأحد أبعاد القضية الفلسطينية، سعياً إلى تثبيت الحقوق الفلسطينية في النهج الأميركي، أيًا كان مستواه أو مدهاه.

عملياً، لا يبدو التعامل مع الجانب الأميركي يسيراً كما قد يُتصوّر، إذ يواجه عقبات داخلية في الولايات المتحدة، سواء على مستوى الإدارة أو الكونغرس أو الإعلام أو مراكز البحوث النافذة، حيث تحمل الغالبية الساحقة أفكاراً متماهية مع الرواية الإسرائيلية، من دون نقاش جدي أو حتى حدّ أدنى من التدبّر. وهو ما يضاعف حجم الجهد المطلوب للتأثير في هذه القنوات. وتدرك مصر الرسمية ذلك بعمق، وتتعامل

العلاقات المصرية الإسرائيلية: تعقيدات لا تتوقف وتعديلات مرتقبة في معاهدة السلام

من جانب مصر، وفي مقاربة لتوجهاتها نحو إسرائيل، تبرز نقطة أساسية لا بد من الإشارة إليها: إذ يرى المجتمع المصري، بقواه السياسية والمدنية، في إسرائيل جازاً بحكم الجغرافيا والواقع، لكنه جار سيئ مفروض، لا يؤمن مكره، ولا تستبعد مؤامراته الظاهرة والخفية، ولا مساعيه المتواصلة للإضرار بمصر ومكانتها ومواردها وأرضها.

ودورها التاريخي، سواء في ما يخص فلسطين مباشرة، أو في ما يتصل بأمن الإقليم واستقراره وسلامه، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٢. أن الوعي المجتمعي بما تنطوي عليه النوايا الإسرائيلية من توجهات عدائية ووعي راسخ وصلب، وهو ما يشكّل أساس التأييد الواسع لكل ما تقوم به المؤسسات الرسمية من خطوات لتعزيز القدرات العسكرية المصرية، وما يرتبط بها من قدرة على الردع والضبط، وحماية الأرض والسيادة.

٣. أن تمسك مصر الرسمية بالمعاهدة من حيث الجوهر، أي منع الحرب والدفن نحو سلام إقليمي، لا يعني الامتناع عن التفاعل الحاسم إذا ما تبلورت مخاطر جديّة على الأمن المصري، بما في ذلك تجاوز بعض بنود المعاهدة التي تقيد الوجود العسكري والأمني في مساحات جغرافية معيّنة، والعمل على تعديلها، واقعاً وتوثيقاً، متى اقتضت الضرورة.

٤. أن الأولوية المطلقة لمصر، بلا تردّد، هي حفظ سيادتها، من دون التراجع عن مساعدة الفلسطينيين وصولاً إلى إقامة دولتهم ونيل حقوقهم غير القابلة للتنازل.

٥. أن الاستعداد الدائم، والاستمرار في التحرك عربياً وإقليمياً ودولياً لكشف النوايا الإسرائيلية ومحاصرة تداعياتها الخطيرة وغير المسموح بتمريرها، يمثّل مبدأً غير قابل للتجاهل، مع إتاحة مساحة أوسع للحركة المصرية تجاه الولايات المتحدة، بما يتيح، قدر الإمكان، ضبط المسارات التي تُقدّم عليها مصر وفلسطين معاً، وكذلك المسارات المرتبطة بقضايا عربية وإقليمية

تمسّ مصالح مصر الكبرى.

٦. أن المعاهدة لا تفرض قيوداً على مصر في حركتها الدبلوماسية لإدانة العدوان الإسرائيلي بكل صوره واتجاهاته، سواء في فلسطين أو لبنان أو سورية أو اليمن، مع الحرص في الوقت ذاته على الإبقاء على الحد الأدنى من قنوات الاتصال الأمنية والعسكرية والسياسية، وإن كانت محدودة، مع تل أبيب وأطراف الصراع الأخرى، بما يسمح بأداء أدوار الوساطة والدعم وصولاً إلى وقف العدوان.

٧. أن المعاهدة لا تعني إطلاقاً وقوف مصر عاجزة عن اتخاذ الإجراءات الضرورية المتعلقة بالأمن القومي، بل إن تعديل كثير من بنودها يظل خياراً مرجعياً إذا ما قيّدت الحركة المصرية على أراضيتها.

٨. أن الصعوبات والتعقيدات، والمخاوف الكامنة والظاهرة في العلاقة مع إسرائيل، لا ينبغي أن تتعارض مع إمكانية تحقيق مصلحة اقتصادية كبرى، بشروط خاصة لا تفرض أي قيود على الحركة المصرية أو على مواقفها غير القابلة للتنازل. وفي الوقت ذاته، تظل مصر مستعدة للتضحية بهذه المصلحة، مهما بلغت أهميتها، إذا ما شكّلت ضغطاً على القاهرة وخياراتها السياسية والاستراتيجية.

"حماس" والفصائل الفلسطينية؛ ضرورات

التواصل رغم التباينات

تشكّل الدلالات المشار إليها حزمة متكاملة تضبط الحركة المصرية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة معاً. وفي هذا السياق، يبرز متغيران فلسطينيان مهمان. يتمثّل المتغير الأول في حركة حماس، بوصفها



■ صورة جوية لمواطنين وسط ركام مخيم جباليا في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥. (أ.ف.ب)

يجمع فصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية تحت مظلة رؤية موحدة تُعنى بالتفاوض، وتنتج صوتاً فلسطينياً جامعاً يدعم جهود مصر والعرب معاً من أجل تحقيق حل الدولتين.

أما وجود سلطة حماس في القطاع كأمر واقع حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، فقد تعاملت معه مصر بمنظور عملي لا أيديولوجي. فالحركة، بحكم صلاتها العضوية بحركة الإخوان المسلمين، شكّلت إشكالية سياسية وأمنية في آن واحد بالنسبة لمصر، رسمياً وشعبياً. فمن جهة، لمصر موقف مُعلن يصنّف جماعة الإخوان المسلمين في مصر تنظيمياً إرهابياً، وتعمل الدولة على محاصرتها داخلياً وقطع صلات من تبقى من عناصرها داخل البلاد بأي فروع للتنظيم الدولي. وبما أن حماس تُعد، بشكل أو بآخر، فرعاً من حركة الإخوان وتنظيمها الدولي، كان من المنطقي، نظرياً، أن تتوقف السلطات المصرية عن التعامل معها وأن تعمل على حصارها كما هو

حركة فلسطينية مسلحة مقاومة لإسرائيل، تقوم على أيديولوجية خاصة تجمع بين أسس دينية وأخرى وطنية. وقد استطاعت الحركة السيطرة على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، واكتسبت خبرة في إدارة القطاع، بدعم قطري مالياً وسياسياً، وبقبول إسرائيلي ضمني وعلني في آن واحد، في إطار تخطيط يهدف إلى إبقاء القطاع تحت إدارة حماس، بما يعزّز الانقسام الجغرافي والسياسي بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، ويُبعد شبح قيام دولة فلسطينية موحدة تجمع بين الجغرافيتين غرباً وشرقاً.

إن استمرار حماس بوصفها سلطة أمر واقع في قطاع غزة، وإن لم تحظَ باعتراف دولي، حقق لإسرائيل بعض أهدافها في تشتيت عمل منظمة التحرير الفلسطينية، ومعها السلطة الوطنية في رام الله، كما ألقى بأعباء إضافية على عاتق القوى العربية المعنية بوحدة الموقف الفلسطيني، وفي مقدمتها مصر، الأكثر حرصاً على إعادة التوافق الفلسطيني العام، بما

يظل البعد الأميركي حاضراً في العلاقة المصرية-الإسرائيلية. بحكم دوره الضامن لمعاهدة السلام، والتزامه بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية وفق خطابات الضمان المتبادلة منذ عام ١٩٧٩، والملاحق الملحقة بالمعاهدة. وقد جعل هذا البعد من حركة مصر الرسمية تجاه إسرائيل، في الواقع العملي، حركة متعددة الطبقات.

السلطة الفلسطينية.. دعم دائم

السياق الفلسطيني، من المنظور المصري، يقتضي أيضاً دعم السلطة الوطنية الفلسطينية لترسيخ دورها بوصفها مرحلة انتقالية بين الحكم الذاتي، بكل ما يعتره من صعوبات وتعقيدات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وبين إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. من هذا المنطلق، يُعدّ بقاء السلطة الوطنية بؤرة مركزية في مجمل الجهود التي تبذلها مصر، سواء منفردة أو بالتعاون مع شركاء عرب ودوليين، من أجل تثبيت مبدأ حل الدولتين، إلى جانب توحيد المواقف الفلسطينية تجاه هذا الحل وما يستلزمه، في حينه، من مفاوضات.

يقوم الحرص المصري على استمرارية السلطة الوطنية على جانبيين متكاملين: أولهما دعم كل ما يُطرح من خطط فلسطينية تستهدف إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وتعزيز قدراته الداخلية، وثانيهما العمل على إقناع تل أبيب بأن بقاء السلطة الوطنية واستمرارها يشكّلان ركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي ومصالح دوله كافة. يتمحور جوهر هذا المسعى الإقناعي حول ضرورة التعامل مع السلطة الفلسطينية، ووقف السياسات والأنشطة الإسرائيلية المناهضة لها، والمنافية لحقوق الفلسطينيين الذين تتولى شؤونهم في الضفة الغربية. كما تمتد الجهود المصرية إلى الدفع نحو إعادة تفعيل دور السلطة في قطاع غزة، باعتباره شرطاً رئيساً لإنجاح أي خطة مطروحة بشأن القطاع، بما في ذلك وقف الحرب وإعادة الإعمار، وتثبيت موقع السلطة بوصفها طرفاً أصيلاً لا بديل عنه في أي خطوات مقبلة، وفي مقدمتها المفاوضات المؤدية إلى حل الدولتين.

على الصعيد العملي، تواجه مصر جملة من المعضلات، لعل أبرزها وأكثرها خطورة السياسات الإسرائيلية

الحال مع الجماعة في الداخل. غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات تتصل بإدراك خاص للحالة الفلسطينية، ولكانة الأبعاد القومية والعروبية في الوعي والسلوك المصري، التي تحرص القاهرة على الالتزام بها، ولا سيما في ما يتصل بالقضية الفلسطينية.

لقد تجاوزت القاهرة الأخطاء التي صدرت سابقاً عن حركة حماس إزاء التحولات الداخلية في مصر، والتي أقصت جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم بعد حزيران/يونيو ٢٠١٣. صحيح أن قدرًا كبيراً من المرارة والغضب ساد لدى المؤسسات الرسمية ولدى الرأي العام المصري، بسبب المواقف التي اتخذتها حماس في قطاع غزة تجاه النظام الجديد في مصر، لكن تقدير الموقف انتهى إلى ضرورة التواصل مع الحركة، لاعتبارات عملية وواقعية في آن واحد. وقد هدف هذا التواصل إلى التنسيق في ما يتعلق بحركة الفلسطينيين من غزة عبر معبر رفح، وضبط المسلحين على الجانب الفلسطيني من الحدود المشتركة مع مصر، والأهم الحفاظ على قدرة القاهرة على الاستمرار في إطلاق محاولات ومبادرات لتحقيق الوفاق الفلسطيني، عبر التواصل مع حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى، وكذلك مع السلطة الفلسطينية.

وقد غلّبت مصر اعتبارات الأمن القومي والالتزامات القومية العربية على المواقف السياسية والاعتبارات الأيديولوجية، واستمرت في التواصل مع مختلف الأطراف الفلسطينية. على هذا الأساس، تعدّدت محاولات التوفيق بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، من دون أن يكتب لأَيٍّ منها النجاح، لا بسبب انحياز مصري، بل نتيجة التضارب الحاد في مواقف الأطراف الفلسطينية نفسها، مقرونًا بحالة انعدام ثقة عميقة للغاية.

وقد غلبت مصر اعتبارات الأمن القومي والالتزامات القومية العربية على المواقف السياسية والاعتبارات الأيديولوجية، واستمرت في التواصل مع مختلف الأطراف الفلسطينية. على هذا الأساس، تعددت محاولات التوفيق بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، من دون أن يكتب لأي منها النجاح، لا بسبب انحياز مصري، بل نتيجة التضارب الحاد في مواقف الأطراف الفلسطينية نفسها، مقروناً بحالة انعدام ثقة عميقة للغاية.

دون أن تفقد بوصلتها الجوهرية المرتبطة بطموحها الأكبر في بناء حالة سلام شامل، تقوم على وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية بكل أبعاده، وعلى إقامة الدولة الفلسطينية. لقد أفرزت انتفاضة الأقصى جملة من الإشكاليات التي فرضت على مصر اتخاذ مواقف يمكن وصفها بالصلبة والراسخة. ومع الأخذ في الاعتبار جميع المدخلات التي جرى تناولها سابقاً، يمكن الإشارة إلى هذه المواقف على النحو الآتي:

١. الرفض القاطع والحاسم لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة تحت أي مبرر، رغم كل الضغوط والإغراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية الأمريكية والأوروبية. هنا يتبلور الموقف المصري الحاسم بإغلاق معبر رفح، حتى لا تكون مصر بوابة للتهجير أو شريكاً في نكبة فلسطينية جديدة. وقد لخصت تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي المتكررة هذا الموقف بكلمات واضحة: مصر ضد تهجير الفلسطينيين من أرضهم، ومصر لن تشارك في نكبة فلسطينية جديدة، ولا وجود لما يُسمى تهجيراً مؤقتاً؛ فالتهجير وصفة لتصفية القضية الفلسطينية، ولن يُسمح به أيًا كانت الظروف. وهو موقف أُعلن منذ اللحظة الأولى لطرح هذا التصور الاستعماري بعد أيام قليلة من السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وظل ثابتاً لم يتغير، في وقت تغيّرت فيه اللهجة الأمريكية كما ظهر لاحقاً في خطة الرئيس ترامب، من دون أن يعني ذلك اختفاء مفهوم التهجير تماماً من العقلين الإسرائيلي والأمريكي، وهو ما تتحسب له مصر إدراكاً وسلوكاً.

٢. المشاركة الفاعلة في جهود الوساطة وترتيب الهدن

الهادفة إلى تقويض السلطة الفلسطينية، ومنع تحويل أموال المقاصة إليها، وإطلاق يد المستوطنين الأكثر عنفاً وتطرّفًا للاعتداء على القرى الفلسطينية، وطردها، والاستيلاء على ممتلكاتهم، والتمهيد لبناء مستوطنات جديدة في مناطق خاضعة لسيطرة السلطة. كما تشكّل الحملات العسكرية المتواصلة لجيش الاحتلال في المدن الفلسطينية، وما يصاحبها من اعتقالات للشباب الفلسطيني، وهدم للمنازل من دون مبرر، وتخريب للبنية التحتية في المدن التي تتعرض للاقتحام، معضلة كبرى أمام الرؤية المصرية المتمسكة بحل الدولتين.

لا تتوقف الإدانة المصرية لمثل هذه الأعمال العدوانية، كما أن رفض ما يترتب عليها يمثل موقفاً مبدئياً ثابتاً. ويجري التواصل مع الجانب الأمريكي بصورة متكررة ودون انقطاع، بهدف ممارسة ضغوط على إسرائيل لوقف هذه الممارسات الخطيرة. غير أن تأثير واشنطن لم يظهر بعد، ما يفرض أعباء إضافية على مصر ويستلزم بذل جهد أكبر لبيان المخاطر الجسيمة الكامنة في هذه السياسات الإسرائيلية شديدة التطرف، وما تنطوي عليه من استخفاف بتداعياتها الخطيرة على أمن جميع الأطراف المرتبطة بالقضية الفلسطينية. مع ذلك، فإن مبدأ الانسحاب من هذه المهمة القومية الراسخة في الوجدان المصري، شعبياً ورسماً، لا مكان له في حسابات صانع القرار المصري.

مصر وإشكاليات "انتفاضة الأقصى"

حين نتأمل الموقف المصري في أعقاب عملية «انتفاضة الأقصى»، وخلال العامين الماضيين، يتضح إلى أي مدى سعت الدبلوماسية المصرية إلى الاشتباك مع مختلف التدايعات السياسية والعسكرية والإنسانية والأمنية، وفي اتجاهات إسرائيلية وفلسطينية ودولية متزامنة، من

العلاقات المصرية الإسرائيلية: تعقيدات لا تتوقف وتعديلات مرتقبة في معاهدة السلام

حين نتأمل الموقف المصري في أعقاب عملية «انتفاضة الأقصى»، وخلال العامين الماضيين، يتضح إلى أي مدى سعت الدبلوماسية المصرية إلى الاشتباك مع مختلف التذاعيات السياسية والعسكرية والإنسانية والأمنية، وفي اتجاهات إسرائيلية وفلسطينية ودولية متزامنة، من دون أن تفقد بوصلتها الجوهرية المرتبطة بطموحها الأكبر في بناء حالة سلام شامل.

والتعامل مع سلاح حركة حماس، وتشكيل قوة استقرار دولية، وإدارة فلسطينية تكنوقراطية، ومجلس سلام. وهي ملفات معقدة تتطلب مفاوضات وأفكارًا يجري تداولها مع قطر وتركيا والإدارة الأمريكية، ومع حركة حماس والفصائل الفلسطينية، وصولاً إلى صيغة قابلة للتطبيق على الأرض، بما يسرّع جهود إعمار غزة، التي تستلزم بدورها تحركات سياسية واجتهادات عملية ومساهمات مالية ومشاركة فعلية في أعمال البناء.

6. دعم وتحركات السلطة الوطنية الفلسطينية والمشاركة فيها، بالتنسيق مع قوى عربية مؤثرة مثل السعودية والجزائر وقطر والإمارات، ومع قوى دولية كفرنسا وإسبانيا وهولندا، إضافة إلى مؤسسات دولية مختلفة، بهدف تثبيت حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة. 7. التمّسك، نظريًا وعمليًا، بحق مصر غير القابل للنقاش أو المراجعة في تعديل الأوضاع العسكرية في شمال سيناء بما يحفظ الأمن القومي المصري، وذلك من خلال نشر قوات برية وجوية، ومدركات، ورادارات، وتسليح متنوع من مصادر دولية مختلفة، فضلًا عن إنشاء مطارات جديدة، وتجمعات سكنية، ومنظومة طرق حديثة. بهدف ذلك إلى تأمين كل شبر في سيناء من أي اعتداءات أو أعمال إرهابية، ومراقبة أي تطورات قد تتعارض مع اعتبارات الأمن المصري، أيًا كان مصدرها أو شكلها. وتحاول إسرائيل توظيف هذه التطورات لإثارة الإدارة الأمريكية ضد مصر، بزعم انتهاك التزاماتها الواردة في معاهدة السلام، وهو ما ناقشته مصر مرارًا مع الإدارتين الأمريكية السابقة والحالية، في إطار اجتماعات الحوار

الإنسانية، وهو ما تطلّب جهودًا مشتركة مع قطر وتركيا والولايات المتحدة، في إدارتي بايدن وترامب، إلى جانب التواصل مع طرفي الصراع المباشرين، إسرائيل وحركة حماس، ومع فصائل فلسطينية أخرى. وقد استندت هذه المشاركة إلى قناعة مفادها أن ترك العدوان الإسرائيلي دون محاولات جادة لتقييده وإنهائه سيضع مصر أمام خيارات بالغة الإزعاج والخطورة. ومن ثم، اتُخذ قرار الانخراط في الوساطة بهدف ترتيب هدن عسكرية وسياسية، لعلها تقود إلى وقف العدوان الإسرائيلي، والانطلاق لاحقًا لمعالجة آثاره السياسية والاجتماعية والإقليمية.

3. إدانة ما تقوم به إسرائيل بوصفه إبادة جماعية تستوجب المحاسبة القانونية، والمشاركة مع جنوب أفريقيا في الدعوى القانونية المقدمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، لمحاسبة رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع بصفتهم مسؤولين مباشرين عن جريمة الإبادة الجماعية التي تعرّض لها الفلسطينيون في قطاع غزة.

4. التأكيد القاطع على أن سيناء مصرية وستظل مصرية، ولا تنازل عن أي جزء منها، مهما كانت الإجراءات أو الضغوط أو المساومات.

5. المشاركة مع قوى عربية وإقليمية لزيادة مستوى الضغط السياسي والمعنوي على إسرائيل، وفي مقدمتها الشراكة مع قطر وتركيا في المفاوضات الخاصة بالهدن الإنسانية، وفي متابعة تطبيق خطة الرئيس ترامب المعلنة في أيلول/ سبتمبر 2020، والتي بدأ تنفيذ مرحلتها الأولى في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020. يشمل ذلك بذل جهود متواصلة للانتقال إلى المرحلة الثانية، التي تتضمن انسحابًا إسرائيليًا باتجاه خط الحدود،

يشير التحليل السابق إلى أن العلاقة المصرية- الإسرائيلية ليست علاقة ثنائية عادية بين دولتين متجاورتين جغرافياً، إذ تتداخل فيها متغيرات متعددة، في مقدمتها المتغير الفلسطيني، إلى جانب المتغير الأميركي. ومع التزام مصر بأمنها القومي وتمسكها بالسلام بوصفه مبدأً يقوم، بالضرورة، على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بات المكوّن الفلسطيني أحد أبرز الإشكاليات المؤثرة في السلوك المصري تجاه إسرائيل.

رفضته مصر بحسم، متمسكة بشرطها المعروف بفتح المعبر في اتجاهين، انسجاماً مع موقفها الرافض تهجير الفلسطينيين. ١٠. وضع مخطط شامل لإعادة إعمار غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، يتضمن مراحل متعددة، وتنظيم فعاليات دولية لتأمين التمويل اللازم، والتنسيق مع الإدارة الأميركية، ومجلس السلام حال تشكيله، ومع الإدارة الفلسطينية التكنوقراطية التي ستتولى إدارة الحياة اليومية في القطاع، متى تشكّلت وانتشرت على الأرض.

خاتمة

يشير التحليل السابق إلى أن العلاقة المصرية- الإسرائيلية ليست علاقة ثنائية عادية بين دولتين متجاورتين جغرافياً، إذ تتداخل فيها متغيرات متعددة، في مقدمتها المتغير الفلسطيني، إلى جانب المتغير الأميركي. ومع التزام مصر بأمنها القومي وتمسكها بالسلام بوصفه مبدأً يقوم، بالضرورة، على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بات المكوّن الفلسطيني أحد أبرز الإشكاليات المؤثرة في السلوك المصري تجاه إسرائيل. في الوقت ذاته، تفرض التحولات الداخلية الإسرائيلية المتجهة نحو أقصى اليمين أعلى درجات الحذر، بما يستدعي تحركات وقرارات تمسّ جوهر حماية الأمن القومي المصري بكل أبعاده.

وستظل العلاقة المصرية- الإسرائيلية عرضة لحالة شدّ وجذب إلى أن تُزال أسباب توترها، وهي أسباب تتولّد أساساً في الداخل الإسرائيلي نفسه، وتلقي بظلالها على مجمل العلاقة. كما ستبقى المعاهدة إطاراً ناظماً لعلاقة تعاقدية بين الطرفين، لكنها ليست أبدية في نصوصها، وتعديل بعض هذه النصوص تراه مصر حقاً سيادياً لن تتراجع عنه.

الاستراتيجي بين البلدين. تشير بعض الدلائل إلى أن القاهرة أوضحت رؤيتها لواشنطن بجلاء، ومفادها أن المرحلة الراهنة، بما تنطوي عليه من تحديات وتطورات غير مسبوقة، تجاوزت كلياً الظروف التي عُقدت فيها معاهدة السلام، بما يستدعي إدخال تعديلات مهمة تتعلق بانتشار القوات المسلحة المصرية وتسليحها، عبر ملاحق جديدة توافق عليها الولايات المتحدة بوصفها طرفاً ثالثاً معنياً بالمعاهدة واستمرارها. واللافت أن هذه التعديلات لا تعني سعي مصر إلى إلغاء المعاهدة، بل استمرارها جنباً إلى جنب مع مراعاة التحديات الكبرى التي أفرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في إطار رفع مستوى الردع لا الانجرار إلى حرب.

٨. الحرص على التواصل المستمر مع القوى الدولية، شرقاً وغرباً، من أجل تشكيل قوة ضغط سياسية ومعنوية تدفع إسرائيل إلى وقف العدوان، وحثّها على التجاوب مع تسوية تاريخية مع الفلسطينيين وفق حل الدولتين.

٩. الاهتمام، رسمياً وشعبياً، بتوفير المساعدات الإنسانية بكل أشكالها للفلسطينيين في قطاع غزة، وتنظيم دخول ما يتوافر منها، سواء من دول أو منظمات إنسانية، عبر معبر رفح ثم معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي، خلال فترات الهدن ووقف إطلاق النار. ويتطلب ذلك تفاهات مع الجانب الإسرائيلي، غالباً ما تكون جزءاً أساسياً من ترتيبات الهدن الإنسانية عند التوصل إليها. وما يزال فتح معبر رفح بصورة دائمة محل شدّ وجذب مع حكومة تل أبيب، التي اقترحت في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥ فتح المعبر في اتجاه واحد فقط، إلى خارج القطاع، وهو ما